

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَفْعَلُ الْيُسْرَىٰ وَأَكْبَرُ الْعَمَلِ

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله المفضل المسمى المندل الالبي ايل لآذى سطوته وسلطانه رافع العنان باسط الجانق
 في هواجر الطلب وسمااته واصلوة على رسوله الماوى صاحب المني والاياوى آس من خضب
 تمامه والاى وفتح المعادى شفا القراض سنان الماوى وقضل من متطاسم الجال
 واقعد غوارب الخواوى وعلى آله وصحابه ولالة الدول كحاة الملل هداة السبل ما انهم السوارى
 وانسكب الغواوى على بقاء العمران وعرائس البواوى وبجل فمذ انبذ سن الكلام من بل
 للاوام لمن بام حول تحقيق المقام فى امر القارة خلف الامام حررت ليجنى شبر خفا الاسلام
 فجا بلطف الله مرأى من الالام وكفا من بارز الكرام ابيات للمولف

من يركبك ما كنت دبر اوله	عنكر كل منه شفى غليسم	وقد جا يدى لى اى اوم
فدشع فى المقصود بعد تمهيد مقدمته وهو جسمى ونعم المعبود اما المقدم	من يركبك ما كنت دبر اوله	وقد جا يدى لى اى اوم

فما يجده يوافق رضاه يأتي به وما يخالفه ياباه والآخرون لغتته وان كانوا أسبين من المعاصي
لا ينكرون هذه القضية بل يخضعون لها الرقاب يتطاطون لها النواصي فقضية ان الواجب على
الناس الاتياري بامر والانتهاز بنهيه والسعي الى عناه وانفس من سخطه مما اتفق عليه العقول فته
الناس بالقبول لكن لما لم يكن تفصيل جزئياته بما ته على الانظار وجلوة على النواظر بل خفية
لا بصار ومخفية عن البصائر فاحتاجوا في فحص مرآه الى ذرائع ووسائل وفي نفس طلبا
ماخ وجبائل فمن الناس من يعرف عن الرسل وجلالهم ويلوذ في ذيلهم في اقتناص
ان قشيشه في تحصيل الرضوان بعروة هاهم ونهم من انكر واشكبه فعارض به اهم وباراهم
فاد لهم ولاد اراهم محرم توفيق الالهتاد ولام في سلق سبيل سبيلهم كجاعة لتفلسفة الذين
يلجوا برتبة انقياد نبي ولم يتدوا بدلائل الشرع الى سبيل مرضي اما الذين تلووا لسان سعا
لتحقيق وحسوا بايدي التوفيق كاسات الحق فتمسوا بقصص القبول وتقلدوا امر الرسول
يرامته اخرجت للناس تعلمون بالمعروف وتنهون عن المنكر و هؤلاء حين اجابتم قد انظر
يق الحق لا بد لهم من قضية مسلمة اعني كل جارية الرسول حق لا يتوسع انكاره لانه عليه السلام
به في تلقى الامور عن الحق فلفه وشين ولا يكون حول تبليغه الاحكام وهين وهين فالتقياس
با على ان هذا مما جارية النبي عليه السلام وكل ما جارية النبي عليه السلام فهو من الله تعالى
من الله تعالى نعم ان الناس في اخذ الحق وتلقى الصدق على مراتب فالرسل الكرام
مسلوة واسلام في تلك القضايا بمعزل عن تحشيم الفكر فهم على مناظر الشهود وبراى
مشهود واما من دونه فيستحيل ان يتدعى الابد لانه ومن خلف وبرى على رايه فقد
الله واما اللانزودون بمينا به واستسكون بفصل خطابه ففقتان الاولى المدركون بصحة
امسكون بكلامه كصحة الذين بذلوا جهدهم في حمايه وماره وهداية رسمه وآثاره ومن نزل

منزلتهم تقربا بعدد وقوة الفهم وجودة الراي وهم نقلة الوسايط كأنهم صاحبوا الرسول الكريم
وشافوا النبي المحصوم ولما كثرت الوقائع والمعاملات في زمنهم احتيج إلى أن يتنبط من كلام النبي
تصحيحا وإيادا وتلويا وقد خفي المصحح وتوعرت المسلك وكانت هذه الثانية من الأولى في
جودة الراي واصابة الذهن في أعلى محل فلا جرم جمعت المسائل عليهم من كل باب ونعم به
الصحابة اقوى الناس عصمة من الارتياح والربط وأوفاهم أمثالا لخطأ وتخطئ بحيث لا يمكن
أن يحصى خطاهم إلا من يخطو خطاهم ويسلو عليهم ويسري سراهم وإما من سواهم فلا يصل
إلى سرفقواهم إلا بدلائلهم وهداهم ولذا ترى الناس ياتونهم من كل فج عميق ويرمونهم من
كل مرعى سحيق ومن دونهم إذا عرف مقداره لا يرضه ويستأن ينكرهم إهم وياخذ فطانت
فان مثل فهو كمر يضغضيك أسن يخالف بجزو رايه طبيبيا وإذا تأوأسى الثانية هؤلاء
الذين لم يتيسر لهم أن يبلغوا مبلغ الأولى فنهاية مساعاتهم وغاية جهدهم في تحصيل مرضات
الله تعالى والاستئذان بسنة رسوله أن يثبتوا بالذين هم اقوى الأئمة أمثالا لخطأ و
بجودة الراي كشفهم للخطأ حكاهم بعبود لكل سؤل ويعفون لكل مأمول ولما كانوا مختلفين
في اجوبة المسائل ولا بد للناقضين من صدق احدهما وكذب الاخرى فعلى المستجدي بهم
أن يختار ما رآه احدهم ويتجرى به فانه كالواسطة لكل يأخذ من مسائل وحكام ويقول
هذا ما رأى سؤلى ومجتهدى وكل ما رأى سؤلى ومجتهدى فهو يوافق مرضات الله فالكبرى
الكلية لما سلم في مسألة لابد من تسليمها في كل باب فمثلا كمثل متجر في اصحراء لابد ان يتجرى
بسمت وجهه على غيره فما دام الترجيح باق لا بد له ان يحلها سمت القبلة فنسبة الفقه الثاني
إلى الأولى كنسبة الأولى إلى صاحب الشرع الا ان هناك الكبرى بقينية وهنا طنية لكنه
لما كان نهاية مسعاة الثانية وغاية جهدهم والناس لم يروا بما عدا طوقهم وبالم سعيهم

قلنا جرم تعيين لهم ان يستنيزوا بما اقتبسوا من انوار المجتهدين وتيقنوا انما هم فقه سبهم للناس بجميع سبيل
 وسياهم وانشاءهم فريت لهم ودليل فمن يعيل برأيه واعرض عنهم عبيده وخيلانه فقههم في اوباشته
 واهواه بضلالة هواه **اما المقصود** فهو انه لا يقرأ الموتى خلف الامام لان في الهجرة ولا
 في السرية واجتبه على ذلك الآية الكريمة **وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا** فان
 المطلوب امر ان الاستماع والانصات فيعمل بكل منهما والاول يخص بالهجرة والثاني لا فيجوز
 على اطلاقه فوجب السكوت عند القراءة مطلقا كذا في فتح القدير والشكرون قد بذلوا سعيهم في
 فهم بناء الاحتجاج واني تذكر ما عرض لهم ثم نطلبه بما يكون مسكتا لكل من غاصم وحاج ويظهر
 ان هذا عذب فرات وبذلك اجاب فنقول انهم تفرقوا في وجه الاعتراض شيئا فثبتهم من حيث
 نزول الآية في الخطبة ونسبهم من اختار ورودها في كلامهم في الصلوة مع ان سعيهم لا يكاد يجمع
 الى طائل فان اجرة لعموم اللفظ لا بخصوص المعنى وهذا على سبيل التبريل والافقه اتفق العلماء
 ومن يعتد به منهم على ان الآية وردت في الصلوة كما نقله للبيهقي ويؤيدك ما وردت بالاجابة
 قال علي بن طلحة عن ابن عباس قوله واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا في الصلوة المفروضة رواه
 عماد بن كثير في تفسيره واخرج عبد بن حميد والبيهقي في القراءة عن ابي العباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى باصحابه فقرأ قرأوا بصحابة فنزلت هذه الآية فسكت القوم
 وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الحديث المنثور ثم اعترضوا على وجه الاستدلال ان الآية
 تعارض قوله تعالى **فَأَقْرَأُوا مَا يَتْلُو مِنَ الْقُرْآنِ** واذا اتعاضا تسانا قطعا فلا يصلح الآية
 للاحتجاج على الانصات **واجيب عنه** بان آية القراءة بعد ما خضع منه
 البعض وهو المدرك في الركوع اجماعا فحكمه فيما عدا المقتدى قلت الجواب قد ارقت
 بمحققا كنفية كابن الهمام من يحد وحذوه **ويرد عليه** اما اول فلان آية القراءة

واما ما ذكره من ان الآية لا تكون في الصلاة

لا نسلم انها مختصة في حق المدرك في الركوع فان حكمها وجوب القراءة في اصلوة مطلقا
 لا في كل ركعة منها والمدرك انما فات منه القراءة في الركعة التي ادرك ركوعها لا في سائر
 الركعات فاذا اتى بالقراءة فيما بقي من الركعات فقد اتم بامر فاقروا و ما خص منه وانما ينافي
 فلانه ان سلم تخصيص آية القراءة بالمدرك في الركوع تكون الآية ظنية لما ثبت في الاصول
 ان العام المخصوص منه لبعض تعبير ظنيا وعلى هذا التقدير اى كونها ظنية لا يفرض القراءة
 على الامام والقضاء ايضا فان الثابت بالظنى لا يتجاوز الوجوب ولا يثبت منه الفرضية
 قطع ان الحنفية قد حكموا بفرضية القراءة على الامام والفضة مستلزمة لآية فالصواب
 ان يقال ان حكم الآية وجوب القراءة في كل صلوة وقد تحققت في اصلوة التي قيمت
 مع الامام من الامام فقراءة الامام قراءة ملقطة بمعنى ان القراءة فرض على المقتدى ولكن
 طريقة الاداء ان يوديه الامام شبهة على ذلك كحديث الشيخ من صلى خلف الامام فقراءة الامام
 القراءة وتضمن اقوى شبهات المنكرين ان الانصات ترك الجهر والعرب تسمى تارك الجهر
 منسئا وان كان يقرأ في نفسه اذ لم يسمع احد قراءته فيجوز للمقتدى ان يقرأ سرا وهذا ما اورد
 الواحدى في البسيط على ما نقله الامام الرازى في تفسيره وتصدى الامام للجواب عنه فقال
 لا يمنع غير الاستماع غير فالاستماع عبارة عن كونه بحيث يحيط بذلك الكلام المسموع على
 وجه الكمال كما قال تعالى لموسى عليه السلام وانا اخذك تلك فاستمع لما يوحى واذا
 نزلنا من السماء فاستمع بالقرارة مما يمنع من الاستماع علمنا ان الامر بالاستماع بغيره
 انتهى عن القراءة مطلقا وقد نقل ذلك الجواب بعض العلماء فان قضى به مع انه محل نظر
 فان لم يخصه ان يقول ان اردت انه لا معنى للاستماع الا هذا فهو في جيل منع مع كونه مضافا
 تنبيه اهل اللغة فمما يسمي به صفت وفي اصرار الاستماع كوش داشتن

وصلته باللام قوله تعالى فاستمعوا له وان اردت ان الاستماع يستعمل في ذلك المعنى
ايضا كما يستعمل في مطلق السمع فلا يفي المقصود فان انحصار منع ارادة ذلك المعنى وادعى
يدل على ارادة ذلك المعنى فالحق في الجواب ما نقول انه لا شك في ان الانصات
حقيقة في اسكوت اى ترك القراءة مطلقا قال الجوهري الانصات هو اسكوت وكذا
اكثر كتب اللغة المتداولة وقال عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود من شعراء الجاهلية
ان كنت لا تريد مني لما تعلم فمعي عن الجاهل في فاشن يكون في اذناك فمعيك سمونا القائل
وكفاك شأنا على ذلك قول ابن مسعود نصت فان اصلوة شغلا يكفيك ذاك الامام
رواه محمد في الموطأ بسند جيد واذا اقران الانصات حقيقة في اسكوت فلا يخلو من ان يكون
حقيقة في ترك الجهر ايضا او مجازا فيه ان سلمنا ان العرب سمي تارك الجهر منصتا على قول
الواحدى وان كنا نستحق طاب السند على ذلك الاستعمال من كلام العرب العرباء فعلى ان
وهو الظاهر عنده فان كتب اللغة ليس في احدها فيما علمنا ان الانصات هو ترك الجهر
فان ثبت في بعض استعمالات العرب كونها بمعنى ترك الجهر فلعلم من باب المجاز كما نهمز لو تارك
الجهر منزلة المنصت وطلقوا عليه اسم المنصت مجازا او يوده ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة
والمجاز والمشتراك يحل على الحقيقة والمجاز فان الاشتراك خلاف الاصل كما تقر في الامور
واذا كان الانصات مجازا في ترك الجهر والمجاز لا يصار اليه الا بدليل يمنع ارادة المعنى الحقيقة
فلا بد من دليل يدل على ارادة ذلك المعنى وان معناه الحقيقي لا يمكن اخذه في الآية دافى
لخصم قامة الدليل على ذلك وعلى الاول اى كون الانصات حقيقة في ترك الجهر ايضا فاما
ان يكون كلاما بمعنى مراد في الآية وهو باطل لما ثبت ان المشترك لا عموم له واما ان يكون
لمراد احد المعنيين الحقيقيين فان كان اسكوت مراد فذلك مذهبهم وان قصد ترك الجهر

فاما ان يراد به معناه الاصح الشامل للسكوت والقراءة بشر او يراد به القراءة بشر بالخصوص وعلى
التقديرين يلزم انهما اذا قرأ الامام مثلاً قد رخص القرآن او ثلثه يجب او يجوز للمقتدى ان يقرأ
شيئاً من القرآن سراً من غير الجهر به مادام الامام قارياً وذلك مما لم يقبل به احد بل لا يتفوه به قبل
فاذن قد ثبت ان لا يحصى من ارادة السكوت في الآية فاحمد الله على ذلك **واورد** عليك
ايضاً ان الآية تدل على الاستماع والسكوت فيختص بالجهر ولا يمكن الاستماع الا في حالة الجهر
فلا يتم الاستدلال فان المقصود اثبات وجوب السكوت في كلا الحالتين اى الجهر والسر
قال القاضي بن عبد البر في ذكر الاستدلال على مذهب مالك وحجة قوله تعالى
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وفيه نظر وهو ان الامر باستماع القرآن والسكوت ليس امراً
السر لا يسمع فدل على انه اراد الجهر خاصة كذا في الزرقاني على الموطأ ونظن انك عليك
الجواب عن اليراد بما ذكرناه سابقاً تحت الاستدلال بالآية من قبل انخفيتها فتذكره واهمل
بعض العلماء على الجواب فقال وفيه نظر وهو ان الامر باستماع القرآن والسكوت ليس امراً
تعبدياً غير معطل كما هو ظاهر بل هو حكم معطل باجماع القاسيين والمعللين كوجوب السكوت عند
الخطبة والقراءة خارج بصلوة ونحو ذلك ولا يظهر له علة ولو بعد التامل الاكون القرآن منزلاً
طهراً والتامل وهو ما يحصل به دون الاستماع والانصات ومن المعلوم ان هذا خاص بالجهر
التي يقرأ فيها الامام بهراً فيلزم المقتدئين التدبر فوجب عليهم الانصات واما في السرية فلا يقرأ
الامام الا سراً حيث لا يسمع - بان المقتدئين فلا يمكن ان يحصل التدبر لهم فيها وان كانوا منصفين
فلا يظهر لوجوب السكوت عليهم فيها وجب معتد به والقول بان وجوب السكوت في السرية امر
تعبدي غير معقول مطالب بالدليل المعقول على ان كثير من اصحابنا وغيرهم اخذوا بعموم
الآية المذكورة وعدم اختصاصها بالموارد الماثورة حتى فرغوا عليه كون سماع القرآن مطلقاً وبأنها

بما لا يخفى
في قوله
استمعوا له
وانصتوا
لعلكم تتقون
فان قوله
استمعوا له
لا يقتضي
الاستماع
بل يقتضي
الانصات
والانصات
هو السكوت
والاستماع
هو الاستماع
فان قوله
استمعوا له
لا يقتضي
الاستماع
بل يقتضي
الانصات
والانصات
هو السكوت
والاستماع
هو الاستماع

أصلوة فرض مدين أو كفاية فلو كان المأمور به فيها الأمر من الاستماع والسكوت الأولى في الجهر
والثاني في الستر لزم أن يقال بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عنده خارج أصلاً سر كفاية
أو ميثاق وهو خلاف الإجماع بلا نزاع انتهى بعبارة قلت ظاهر النص أنه يجب الاستماع والانتباه
عند القراءة وإما أنه حكم محلل وليس تشديداً فثبت وهذا البعض كسفي يكون ظاهره أو يختم لا يسله
ولو سلمنا فلم يقدّم دليل على أن العلة ليست ألا يكون القرآن منزهاً لا تدر ولم لا يجوز أن يكون
العلة التأديب مع كلام الله تعالى عند التلاوة سرّاً وجهرّاً ويختص الجهر بزيادة الاستماع فلهذا
والتفكر وعدم ظهوره سوى التدرج عند هذا البعض لا يستلزم ظهوره مع ما سألنا أن
العلة التي فيها هذا البعض لا يجزئ فحين اقتضى في الجهرية ولا يمكن الاستماع مثلاً بعد عن
الامام فصل رفع حكم الانصات عن مثل ذلك المقتضى وما ادعى ما يصنع هذا البعض في
قوله عليه السلام وإذا قرأ فاضتوا فان حكم الانصات فيه عام لا يختص بالجهر وما هو جوابه
هذا الحديث فهو جوابنا في تلك الآية ثم ما قال في علوته أنه يلزم أن يقال بوجوب سكوت
من يقرأ القرآن عنده خارج أصلاً لا يكفي للنقض فان كذب التالي لم يبين عبء
وأما قوله خلاف الإجماع بلا نزاع فلا بد من بيان الإجماع ومجرو الاستبعاد وعدمه وتبينه
انفقها بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عنده خارج أصلاً لا يفي لبيان الاتباع
ولو ثبت فاعله لرفع الحرج وأورد أيضاً وقد قرره بعض العلماء بأن الآية لا تدل إلا
على وجوب الانصات حال قراءة الامام لاستماعه لا على السكوت ^{لأنه في الجهرية} مطلقاً فيجوز أن يسكت
الامام بين القراءة والتكبير أو ما بين الفاتحة والسورة أو ما بين القراءة والركوع سكتة فيقرأ
المأموم في سكتات الامام في الجهرية الفاتحة ونصت عن القراءة ليكون عالماً بالقرآن
واشته جميعاً كما قالت به جماعة من الأئمة نعم لو دلّت الآية على وجوب الانصات بكليته

. عدم جواز القراءة خلف الإمام مطلقاً انتهى بعبارة قلت وكان كنه
 في وجه الإيراد أن الآية لا تدل على وجوب الانصات حال قراءة الإمام لا على
 السكوت مطلقاً إلى آخر ما قرره ولكنه لما اشرب في قلبه أن الانصات ليس للاستماع
 ولذا جواز القراءة للموتم في الصلوة السرية فإن السرية لا يمكن فيها استماع حتى يحجب الانصات
 ويثبت القراءة زاد به العبارة أي للاستماع في الإيراد **وانت تعلم** أن هذا هو
 منه فإن الآية فيها أمران الاستماع والانصات فالاول تحضير الجهرية والثاني لا كما قد مبينا
 فيما مضى ثم **اجاب** عن البعض عن الإيراد ما قلنا عن الإمام بأن سكوت الإمام إذا
 ان نقول أنه من الواجبات وليس من الواجبات والاول باطل بالاجماع والثاني
 يقتضي أن يجوز له أن لا يسكت فينتقل إلى لا يسكت لو قرأ المأموم يلزم أن تحصل قراءة
 المأموم مع قراءة الإمام وذلك يعني إلى ترك السماع وترك سكوت عند قراءة الإمام
 وذلك على خلاف النص وايضاً فهذا السكوت ليس له حد محدود ومقدار مخصوص و
 السكت مختلفة بالثقل وانخفاً فربما لا يمكن المأموم من إتمام الفاتحة في مقدار سكوت الإمام
 وحينئذ تلزم المحذور المذكور انتهى ثم قال بعيد ذلك والإيراد أن الاولان واردان
 على الشافعية وغيرهم قلت لا شك في أنه من اراد أن الفاتحة يكين اداؤها بطريق
 الوجوب في سكتات الإمام فقد غلط واما من رام أن يسبل الخفية لا يوافق دعواه
 فانهم اوجبوا السكوت على الموتم مطلقاً والثابت من تسليم أن السكوت يجب بالفتنة
 حال القراءة والسكتة ليس فيها قراءة حتى يحجب الانصات له فجواب الإمام لا يصلح فيها
والجواب القاطع لعروق الشبهة أن الثابت من الاحاديث سكتتان فإن
 اراد المورد أنه يجوز للإمام أن يسكت في غير تلك السكتتين الثابتين من الحديث فأنسخ

يجوز ومن ادعى الجواز فعليه الاثبات وان اراد ان الامام سيكت كما ورد به الحديث
 ويقرأ فيها المقتضى فنقول السكتة الاولى اى بعد التكبير لا تمنع القراءة فيها فان شاء
 المومتم قرأ فيها وعاد الافتتاح كما هو معمول عند الامية او يقرأ الفاتحة بقدر ما يسجد اذا انصت
 يجب على المقتضى من زمان شروع القراءة لا قبلها واما السكتة الثانية فمن سببها تمثنت
 طولها بل قالوا انها كانت للتأمين قال الطيبي الاظهر ان السكتة الاولى للنشأ
 والثانية للتأمين كذا في شرح المشكوة القاري قال في حجة الله البالغة بحديث الله
 رواه اصحاب السنن ليس يصح في الاسكتة التي يفعلها الامام لقراءة المامومين فان
 الظاهر انها كانت للتلفظ بأمين عند من يقرأها او سكتة لطيفة تميز بين الفاتحة وآمين
 لئلا يشبه غير القرآن بالقرآن عند من يجربها او سكتة لطيفة ليرد الى القاري نفسه انتهى بقوله
 الحاجة فالقراءة للمومتم في مثل تلك السكتة ان جوزنا فلا ضير فيه ثم نقول هذا كله على
 طريقة المحمدين والافا لسكتة الثانية كروية من قال القاري في شرح المشكوة والسكتة
 الثانية عند الشافعي وحده كالسكتة الاولى وكروية عند ابي حنيفة وما لم تنتهي بفنطه
 واما السكتات الواقعة عند مقاطع الآسى او لا تقطع النفس فهي ليست من السكتة في شيء
 ولا تقطع القراءة وبها لا يخفى على من عرف حقايقه اخرته واسكون فان الحركة يقع في أثناءه
 ايضا سكناات وهي لا يقع الحركة اصلا قل يجب قال بعض العلماء حين انقضت
 ومعه ان الآية لا تدر على عدم جواز القراءة في اسرته انتهى ولا يخفى على
 انه تفريع على باطل فتذكر ما قدمناه وما شئت سباني الاستمهلال وكشفت الخطأ
 عن حقيقة الحال حان بنا ان نوجه الى الامامية في الورد في هذا الباب ونختار كذا ونختار
 الباطل بفصل الخطاب ولكنك ان ظنرك حديث مخالف لما القينا عليك فلا

فان الامم من وقتد يم الكتاب على الاتحاد امرين مع ان الاحاديث متعارضة واهضعف
فيما يغافلنا عارضه قال المتخالف ان الآية المتحج بها تخالف كثير من الاحاديث
اصححة الدالة على لزوم قراءة الفاتحة للمقتدى فحيبان نخيل لآية بغير الفاتحة فمنها حديث
المرفوع الذي رواه مجمع من الائمة بطرق جيدة فاخرج البخاري من طريق سفيان
ابن عيينة عن الزهري عن محمود بن الرزح عن عبادة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب و اخروجه مسلم بن عبد الله بن مسعود
فمن حديث صحيح لا يرتاب في ثبوته ومنها حديث ابى هريرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يقرأ في القرآن فمى خراج خراج اخرجه مالك عن عبد الرحمن بن
يعقوب انه سمع ابا اساب ولى هشام بن زهرة يقول سمعت ابا هريرة يقول سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلوة احدى و اخروجه النسائي
قال خبرنا قتيبة عن مالك عن عبد الرحمن بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن ابراهيم
مسلم في صحيحه قال حدثنا يحيى بن ابراهيم بن خلفي قال اناسفان بن عيينة عن العلاء
ابن عبد الرحمن عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فمى خراج ثلاثا فان قلت سفيان بن عيينة
وخلقه قبل موته بسنتين في التقریب للنواوى وعلاء بن عبد الرحمن يحكم فيه قلت
اما الجواب عن الاول فهو ان اصحاب الصحيح رووا عنه قبل ختلطه قال في تدرج الركوة
ويغلب على الظن ان سائر شيوخ الائمة استتسموا منه قبل ذلك العلاء بن عبد الرحمن
موفق محتج به وقد سبط الكلام فيه في غير هذا الجاه و نحن لا نطول البيان بذكره وروا
ابوداؤد في سننه قال حدثنا يحيى بن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن انه سمع ابا اساب

في بحسن الثناء عليه وقال الحميدي عن ابن عيينة عن ثمامة بن مولى أبي ماضية
 وكان من قال سحر بن منصور عن بن سعيد ثقة وقال محمد بن حميد عن جريه
 كنت اذا رويت موسى ذكرت الله تعالى لرويته انتهى وعبد الله بن شداد من كبار الثقات
 وثقاتهم كذا في إسناده وقال الحافظ في تهذيب التهذيب روى عن أبيه وعمر وعلي وطلحة
 ومعاذ والعباس وابن مسعود انتهى فم ذكر عبدة ذلك قال السجلى وخطيب هو من كبار الثقات
 وثقاتهم وقال أبو زرعة والنسائي ثقة انتهى بقدر الحاجة واحد روى عنه ابن أبي شيبة
 في مصنفه قال حدثنا مالك بن سميع عن الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن بابرة روى عنه قال
 علي بن عثمان المارديني في الجوهري بعد ذكر الأسناد المذكور وهذا سند صحيح وكذا روى
 أبو نعيم عن الحسن بن صالح عن أبي الزبير ولم يذكر كعب بن كذا في أطراف المزني وتوفي أبو الزبير
 سنة ثمان وعشرين ومائة ذكره الترمذي وعمر بن علي والحسن بن صالح وله سنة مائة و
 توفي سنة سبع وستين ومائة وسماه من أبي الزبير مكنى ومنه سبب جمهوره ان يكنى لقائه
 شخص وردى عنه فرواية محمولة على الاتصال فمحل على ان الحسن سمعه عن أبي الزبير مرة
 بلا واسطة ومرة أخرى بواسطة كعب بن كذا في الجوهري قلت واما البحث
 عن الرواة فمالك بن سميع انتهى مالك بن سميع بن سبط حماد بن أبي سليمان ثقة
 متفق صحيح الكتاب عابده كذا في التقریب وقال في تهذيب التهذيب عن ابن معين
 قال هو اجد كتابا من أبي نعيم وقال يعقوب بن شيبة ثقة صحيح الكتاب وكان من
 العابدین وقال مرة كان ثقة متقنا وقال ابو داود وكان صحيح الكتاب حبيد الاخذ
 وقال النسائي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن شاذان في الثقات قال
 عثمان بن أبي شيبة ابو غسان صدوق ثبت متقن امام من الائمة انتهى قلت

فاذن لا يقيح فيه ما قال الذهبي في الميزان على ما نقله في التهذيب فقال ذكره
 ابن عدي واعترف بصدقه وعدالته لكن ساق قول الثوري كان حديثاً يعني
 ابن صالح على عبادته وسور مذهبه انتهى فان هذا القدر من الحجج وان سلم فلا يقيح في
 الاحتجاج به حسن بن صالح ثقة فقيه عابد رمى بالتشيع من السابعة كذا في التقریب قال
 في التهذيب قال ابن سعد كان ناسكاً عابداً فقيهاً حجة صحيح الحديث كثيرة وكان تشيعاً
 قال المدائني ثقة عابد وقال ابو غسان مالك بن اسمعيل النهدي عجت لا قوام
 قدموا سفیان الثوري على الحسن انتهى واما ابو الزبير فمؤيد بن مسلم الاسدي المكي
 صدوق وقال ابن معين ثقة وقال احمد لابن سنان وقال ابو عمرو وثقة حافظ متقن
 روى عنه مالك والسفيانان والليث وابن جرير وجماعة من الائمة ولا يلتفت الى
 قول شعبه فيه كذا في الزرقاني على الموتى وقال الساجي صدوق حجة في الاحكام قد
 روى عنه اهل النقل وقبلوه واجتبه ابيه قال ولبنی عن يحيى بن معين انه قال يتخلف
 شعبة اب الزبير المكي بين الركن والمقام انك سمعت هذه الاحاديث من جابر فقال
 اني سمعتها من جابر يقول ما اظن انك اذني تهذيب التهذيب قلت وهو من رجال مسلم
 قال النووي في مقدمته للمسلم فاذا كان الحديث رواية كالمثبتات غير ان فيه اب الزبير
 المكي او سهل بن ابي صالح او العلار بن عبد الرحمن او حماد بن مسلمة قالوا فيه هذا حديث
 صحيح على شرط مسلم انتهى بقدر الحاجة ووجه المعارضة بين الاحاديث المقدمة الموجهة
 لقراءة الفاتحة على الموتى وبين هذا الحديث اى حديث الكفاية ان حديث الكفاية يدل
 على عدم وجوب قراءة الفاتحة للميت والاحاديث المقدمة تدل على عدم صحة بطلان
 لكل من لم يقرأ بفاتحة الكتاب حتى المقتدى في معارضه ان قال بعض العلماء والاحاديث

الموجبة لقراءة الفاتحة كغيرها لا تدل على كون ذلك مأموراً فليكن ان تخصص بغير الفاتحة
كما ذهب اليه جابر بن عبد الله مع اسكان حملها على ما لا تثبت اللزوم انتهى وهذا
القول منقضى الى المحجب فان لفظة من عام صرح به اهل الاصول والعام يتناول
بالقطع ما هو تحتها فقول هذا البعض منها لا تدل على كون ذلك مأموراً بمعنى على عدم
فهم حقيقة اسم وان اراد انه لا يدل تصريحاً بينا على وجوب الفاتحة للمقتدى فكذلك
حديث جابر ونحوه لا يدل على اجزاء قراءة الامام الفاتحة للمقتدى بالتصريح المبين
فتخصيص حديث عبادة بغير المقتدى ليس باجماع من تخصيص حديث جابر بغير الفاتحة
واما قوله مع اسكان حملها على ما لا تثبت اللزوم فنقد اسكان بعينه كيف انما هو
الحديث ان الصلوة لا تصح بغير الفاتحة وظاهر ان ما لا تصح الصلوة الا به فهو لازم في الصلوة
الابتة ومنها حديث الانصاف رواه جمع من الائمة فاخرجه ابو داود في مسنده
من طريق ابي خالد عن بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به الحديث وزاد فيه فاذا
قرأ فانصتوا قال ابو داود وهذه الزيادة واذا قرأ فانصتوا ليست بمغفظة الواهم
عندنا من ابي خالد وانه روى النسائي قال خبرنا الجارود بن معاذ الترمذي عن
ابو خالد الى آخره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا
كبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا واخرج ايضا قال اخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك عن
محمد بن سعد الانصاري قال حدثني محمد بن عجلان بن لك السند والتمن فان قلت
هذه الزيادة اى واذا قرأ فانصتوا الا يصح الاحتجاج به قال لنوى في شرح صحيح مسلم
اعلم ان هذه الزيادة ما اختلف الحفاظ في صحة فردى السبق في اسنن الكبرى عن ابي

ان هذه اللفظة ليست بمحفوظة وكذلك رواية يحيى بن معين وابي حاتم الرازي و
 الدارقطني والحاظ النيسابوري شيخ الحاكم ابني عبد الله قال البيهقي قال ابو علي الحافظ
 هذه اللفظة غير محفوظة قد خالف سليمان التيمي فيها جميع اصحاب قتادة انتهى وقال البيهقي
 في السنن الكبرى وكذلك رواية ابو خالد الاحمر عن ابن عجلان وهو وهم من ابن عجلان
 قلت الكلام يدور على امرين الاول ان الزيادة وهم من ابى خالد او تحليف من
 ابن عجلان والثاني ان سليمان التيمي خالف فيها جميع اصحاب قتادة فالجواب
 عن الاول ان ابى خالد ثقة حجة قال في الجوهري النقي وابو خالد ثقة اخرج له الجماعة وقال
 اسحق بن ابراهيم سالت وكيعا عنه فقال وابو خالد من سيال عنه وقال ابو هشام
 الرفاعي ثنا ابو خالد الاحمر الثقة الامين انتهى وقال في تهذيب التهذيب قال ابن بلباس
 مريم عن ابن معين ثقة وكذا قال علي بن المديني وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال العجلي ثقة ثبت انتهى وقد ثبت ان زيادة ثقة
 مقبولة قال النووي زيادات الثقة مقبولة ساطقا عند الجماعة من اهل الحديث
 والنفقة والاصول انتهى وقال في الجوهري النقي وبهذا يظهر ان الوهم ليس من
 ابى خالد كما زعم ابو داود وقد ذكر المنذري في مختصره كلاما بلي ولو دورد عليه نحو
 ما قلنا انتهى وكذلك محمد بن عجلان المديني حجة قال في التهذيب قال ابو زرعة
 ابن عجلان من الثقات وقال ابو حاتم والنسائي ثقة وقال العجلي مدني ثقة
 وقال الساجي هو من اهل الصدوق وقال بن عيينة كان ثقة حائما وقال له ور
 عن ابن معين ثقة انتهى وقال في الجوهري النقي ابن عجلان وثقة العجلي وفي الكمال
 لعبد الغني ثقة كثير الحديث وذكره الدارقطني ان اخرج له مسلم اخرج له في صحيحه هذه الكلمات

ثقة وقد تابعه عليها خارجة بن مصعب ويحيى بن العلاء كما ذكره البيهقي انتهى **والجواب**
عن الثاني ان سليمان التيمي ما خالف جميع اصحاب قتادة قال في الجوهر النقي وقد
تابعه على روايته سعيد بن ابي عروبة وعمر بن عامر فرواه عن قتادة كذا في نسخة
البيهقي من حديث سالم بن نوح عنهما فبطل قول ابي علي خالف اصحاب قتادة كلهم انتهى
وان سلم فسلين التيمي ثقة حجة والزيادة منه مقبولة قال في الجوهر النقي والتيمي حليل
المقدار قال شعبه ما رايت اصدق منه ثم نقول الحديث صحيح مسلم صاحب الصحيح حيث
قال هو صحيح عنده وصححه ابن حزم ايضا واحمد بن حنبل لاما ايضا قال في الجوهر النقي
فلنا وابن حزم صحيح حديث ابن مجلان وذكر ابو عمر في التمهيد بسند عن ابن حنبل انه
صحيح الحديث يعني حديث ابي موسى وحديث ابي هريرة هذا انتهى وايضا صاحب بن عباد
قال في البناءية وصح ابن خزيمة حديث ابن مجلان المذکور فيه تلك الزيادة انتهى
واما وجه المعارضة بين الاحاديث الموجبة لقرارة الفاتحة خلف الامام وبين هذا
الحديث فلان الظاهر من حديث الانصات ان المقتدي ممنوع عن القرارة مطلقا
حين قرارة الامام والظاهر من الاحاديث المتقدمة ان المقتدي يجب عليه قرارة
الفاتحة وهل هذا الا التعارض البين قال بعض العلماء وبعد اللبس والتمني الذي
يظهر بالنظر الدقيق وتقييد اصحاب التحقيق هو ان الاحاديث التي استدل بها اصحابنا ليس
فيها حديث يدل على انهي عن قرارة الفاتحة خلف الامام خصوصا حتى يعارض الاقوال
الواردة في قرارها خلف الامام خصوصا في دفع ذلك بالجمع او الترجيح او التساوي
او المنع بل هي متنوعة الى انواع ثلثة فمنها ما يدل على وجوب الانصات عند القرارة
كالحديث الاول وهو ان كان بظاهر لفظه وعمومه يدل على الانصات مطلقا لكن

النظر الدقيق يحكم بان يمنع من القراءة مع قراءة الامام في الجهرية بحيث يخل بالاستماع والتبصر ولا يدل على وجوبه في الجهرية السكتات ولا على وجوبه في السر وكذا الآية القرآنية وكذلك الحديث الثاني والثالث والرابع واشبات وجوب السكوت مطلقاً من هذه الاحاديث وكذلك من الآية وان قال به جمع من اصحابنا عند التنازع لكنه لا يخفى عن تخلف تعسف انتهى وقال هذا القائل بعد ذكر الوجه الخامس من الجواب للمنفية وفيه ان ليس هناك حديث ينص على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً حتى يعارض به حديث قرأتها خصوصاً بل منها ما هي واردة بالنهي مطلقاً وليس كذلك فذلك فيكون مرجوحاً ومنها ما هي واردة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يعارضه حديث عبادة اذا حل على اجازة القراءة خلف الامام انتهى قلت وفيه ما اولاً فانما لا نسلم ان يشترط في التعارض كون الشيء بخصوص الفاتحة بل اذا كانت الظني واردة لمطلق القراءة تكون للفاتحة ايضاً وان شئت زيادة تفصيل فاستمع لما نقول لا شك ان مفهوم حديث المنع ان كل قراءة ممنوعة خلف الامام ومفهوم الاحاديث المتقدمة ان بعض القراءة اى قراءة الفاتحة ليست بممنوعة بل هي واجبة وهل تظن ان لا تعارض بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فنقول هذا البعض ليس فيها حديث يدل على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً حتى يعارض به الاحاديث الواردة في قرأتها خلف الامام خصوصاً لا يرجع الى طائل فقد بينا ان الدلالة على النهي عن قراءة الفاتحة خصوصاً لا يشترط في التعارض بل يكفي فيه كون الحديث والاسم على النهي عن مطلق القراءة واجب كل المحجب ان هذا البعض قال بعبية ذلك ومنها ما يدل على كفاية قراءة الامام للمقتدى وانه لو لم يقرأ للمقتدى سمحت له صلاة بقرآنه

كما حديث الثامن والحادى عشر والثالث عشر فيمكن ان يبارض ما صح منه باطلاقة
 الاحاديث الواردة في ايجاب قراءة الفاتحة خلف الامام لمبومها او خصوصها ونحوها
 طريق الجمع بينهما انتهى ووجه الجمع بان هذا البعض قد اعترف بان حديث الكفاية باطلا
 يبارض الاحاديث الواردة في خصوص الفاتحة ولم يشترط كون الحديث دالا على كفاية
 الفاتحة خصوصاً وامّا ثانياً فان تخصيص هذا القائل حديث الانصات والآية
 القرآنية بالصلوة السرية وتقييد قرارة المقتدى بكونه مخلا في التدبر والاستماع في صلوة
 الجهرية تخصيص بلا دليل ولا ادري كيف يجرى هذا القائل تخصيص عموم الحديث والآية
 من غير حجة بنية بحدودى من عند نفسه ولا ادري هل يقدم هذا القائل فهمه على فهم الصحابة
 حيث يقول ان حديث المنازعة ايضا لا يدل على وجوب الانصات في الجهرية
 اسكتات فان اصحابه تركوا القراءة مطلقا في الجهرية وامّا ثالثا فلان قوله بل
 ما هي واردة بالنسبة مطلقا وليس سنده بذلك فيكون مرجوحا انتهى ليس الا من قبله
 اعتناء بالاحاديث فان حديث الانصات والتنازع مرويان في الصحيحين
 الاحتجاج بهما ومفهومهما النسبة عن القراءة صريحا وامّا رابعا فلان قوله ومنها هي
 واردة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يبارضه حديث عبادة اذا حل على اجازة
 القراءة خلف الامام انتهى خرق للاجماع فان حل حديث عبادة على اجازة القراءة
 من غير تاكيد وجوب حل غير مرضى وضمنها حديث المنازعة اخرجه مالك
 عن ابن شهاب الزهري عن ابي بصير الليثي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انصرف من صلوة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتم منكم من عهد
 فقال رجل انا يا رسول الله فقال انى اقول ما لي انازع القرآن فاستنسى الناس

عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر به من الصلوة حين سمعوا ذلك أخرجه
 أبو داود والنسائي من طريق مالك وأخرجه الترمذي من طريق مالك وقال هذا
 حديث من وأخرجه ابن ماجه من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن أبي عمير
 أبي هريرة يقول صلى الله عليه وسلم صلوة نطق بها الصبح فقال هل قرأتم من
 الله فقال ربل أنا يا رسول الله فقال اني اقول مالي انا نزع القرآن واما وجه
 التعارض فهو ان الاحاديث المتقدمة تدل على وجوب قراءة الفاتحة في السرا والجمهورية
 وحديث ابن مسعود يدل على انني عن مطلق القراءة في الجمهورية وهل هذا الا التعارض
يقول العبد الخاطي الجاني الشبلي الاعظمي انما في عندي ان مفهوم هذا
 الحديث منع القراءة في السرية ايضا قال ابو الوليد الباجي وسني سناز عثم له
 ان لا يفرده بالقراءة ويقرأ معه من التنازع بمعنى التجاذب كذا في الزرقاني
 للموطا وقال في غرائب الحديث صلى الله عليه وسلم فلما سلم من صلوة قال
 مالي انا نزع القرآن اى اجازبه وذلك ان بعض المأمومين قرأ خلفه استتمه و
 هذا يدل على ان التنازع واقع ايضا اذا اسر الامام ويقرأ الموم خلفه ولو سراً
 كيف لا ويصدق على المتقدم حينئذ انه لا يفر والامام في القراءة بل يقرأ معه
 وهذا هو معنى التنازع ولعلك تقول لو كان مفهوم الحديث المنع في السرية لكانوا
 تركوا القراءة في السرية ايضا فانهم احمق بفهم كلام الرسول صلى الله عليه وسلم من
 فنقول ليس في الحديث ما يدل على انهم تركوا القراءة في السرية بل فيه بيان
 تركهم القراءة في الصلوة الجمهورية واما السرية فمكوت عنها هذا واذا ظهر لك ان الاحاديث
 الموجبة لقراءة الفاتحة خلف الامام تعارضها احاديث اخر وليس لاحد منها منزلة على الآخر

بلح واحد من الاحتجاج فضلاً عن ان يخص به الآية ونقول ان ثبت سبيل الجمع
 بين الاحاديث فاعلم ان حديث عبادة المتقدمة من غير ذكر الجملة الاستثنائية
 فيها وحديث ابى هريرة محمد بن سنان عن الامام والفقه قال الترمذي في جامع
 واما احمد بن حنبل فقال معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقيدها
 بفاتحة الكتاب اذا كان وحده واجتج بحديث جابر بن عبد الله حيث قال من صلى
 ركعة لم يقرأ فيها بام القرآن فلم يصح الا ان يكون وراء الامام قال احمد فمذاربل
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تاول قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة
 لمن يقرأ بفاتحة الكتاب ان هذا اذا كان وحده انتهى ولعلك تقول بل
 نترك الاحاديث الموجبة لقراءة الفاتحة على عمومها ونناول الاحاديث التي تعارضها
 كحديث الانصات والمنازعة وامثالها قلت فحينئذ يلزم مخالفة الآية القرآنية فتذكر
 ما قد سنا واما حديث عبادة التي وقع فيها الجملة الاستثنائية فهو ضعيف لا يصلح
 المعارضة حتى نحتاج الى التوفيق بينها وبين الاحاديث الماضية فانما رويت من طرق
 عديدة ولا يخلو واحد منها من الضعف فاما الطريقة التي فيه محمد بن اسحق فلان ابن اسحق
 ضعيف وقد اطال بعض العلماء بتوثيق محمد بن اسحق بن سيارنا قلنا عن عيون الاثر
 ونحن نقول اذا وقع اختلاف ^{المؤلف} في تعديل احد وجوه فان صدر المخرج مبيهاً
 من عارف بالاسباب فلا شك ان المخرج يقدم على التعديل ولو كان التعديل
 من عارف بالاسباب المخرج والتعديل قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبه الفكر والمخرج
 مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبيهاً من عارف بالاسباب
 لانه ان كان غير مفسر لم يقبح فمبين ثبت عدالته وان صدر من غير عارف بالاسباب

لم یعتبر به ایضاً انتهى و سره ان المعدل العارف بالاسباب یکن ان لا یطلع علی الجرح
واما الجرح فاذا صدق بیننا من عارف بالاسباب فلا یكون فی غائب الاوقات الا بعد
الاطلاع علی وجه الجرح **فنعول** قد صدق الجرح بیننا من العارف بالاسباب محمد بن
اسحاق فقال یحیی القطان اشهد ان محمد بن اسحق کذاب کذا فی سیران الاعتدال
للذہبی وقال سلیمان النیسبی کذاب کما فی عیون الاثر فیکدم نہ الجرح علی التعديل و
ان صدق التعديل من عارفی الاسباب و کیف یخین ان اشال یحیی بن القطان یخون
الیتیمی قد تساؤلنا بل هذا الاطن السور بالثقات و ما فی عیون الاثر و اما ترک یحیی القطان
حدیثہ فقد ذکرنا سبب فی ذلک و تکذیبہ ایاہ روایہ من و سبب بن خالد عن مالک
عن ہشام فهو من فوقہ ہذا الاسناد شیخ ہشام انتهى فلا یجوز نفعاً فان حکم
بان سبب تکذیبہ لیس لاروایہ من و سبب بن خالد عن مالک عن ہشام طریقی مثن
ابن سید الناس و تخمیل ان یکون سببہ غیر ذلک فان یحیی لم یبین ان سبب تکذیبہ
ذلک بل المذکور فی الروایہ ان و سبب بن خالد خبر یحیی القطان بتکذیبہ بن جعفر
فاستفسر القطان حتی جرت التکذیب الی ہشام و لیس فیہ ان یحیی کذبہ لاجل تکذیبہ
ابن خالد ایاہ و اما الطریقیۃ الی فیہ نافع بن محمود فلان نافعاً مجبول قال ابن عبد البر کما
تندیب التندیب و قال فی الجوز النقی قال ابن عبد البر مجبول و قال الطحاوی
لا یعرف انتهى و اما الطریقیۃ الی روی فیہا کحول عن عبادة فلان کحول لم یسمع من عبادة
قال یحیی بن تندیب التندیب قال ابو بکر البزار روی کحول عن جماعة من اصحابہ
عن عبادة و ابی الدرداء و حذیفہ و ابی ہریرۃ و جابر و لم یسمع منهم انتهى و قال فیہ
ایضاً قال الترمذی سمع کحول من داکئہ و ابی ہریرۃ و یقال انه لم یسمع من واحد

من اصحاب الانتم و الحديث ضعفه احمد و جاحه قاله الزيلعي و قد
الاستثنائية لهذا الحديث ليس سنده بذلك كذا في الدليل
الهام الحبر الحلال استاذي و ملاذكي مولانا احمد علي المحدث
وقته في حياته غوازل الدهر و ريب المنون فمن عليه بعد مات
كلام في هذا الباب و امثله الموفق للصواب و امير

احمد رضا علي اعظم و الصلوة و السلام على رسول الكريم فنده الر
المساة باسكات المتدي على انصاف المتدي لالعالم
ذو الجهد على و انظر على المولوي محمد شلي او امه الله الو
في المطبع النظامي باحسن النظام و اطيح لالة
المحرم المحرم شنه ثمان و تسعين بعد الالف و الله
هجرة النبي عليه افضل الصلوة و كل السلام باها

۱۳۹۸

وقال الامام محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن
محمد بن عثمان بن غفر الله
الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

و ختم لمستم على انخامته و علامته خطه في الطغراء



ان اعني بالطبع طبع طبعها و رسم اسمها ليدرب السند
طبع هذه الرسالة في الطبعة انطباعية الواحدة
في الكائنات في غير ما فقط + + +